

مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٧ المغرب

 <p>من أصل ١٠٠</p> <h2>الرقابة على الموازنة</h2> <p>من قبل السلطة التشريعية والمراجعين توفر السلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى في المغرب رقابة ضعيفة على الموازنة.</p>	 <p>من أصل ١٠٠</p> <h2>مشاركة العامة</h2> <p>لا توفر المغرب أي فرص للجمهور للمشاركة في عملية وضع الموازنة.</p>	 <p>من أصل ١٠٠</p> <h2>الشفافية مؤشر الموازنة المفتوحة</h2> <p>توفر المغرب معلومات محدودة عن الموازنة للجمهور.</p>	
--	---	--	---

الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

تقترب درجة المغرب المقدره بنحو ٤٥ من أصل ١٠٠ درجة من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٤٢ درجة.

إتاحة وثائق الموازنة للعامة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٧

الوثيقة	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٦
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	●	●	●	●
التقارير الدورية	●	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●	●	●	●

● متاحة للجمهور ● لم يتم إنتاجها

● تم النشر في توقيت متأخر أو لم يتم إنتاجها عبر الإنترنت أو تم إنتاجها للأغراض الداخلية فقط

اعتماداً على المعايير المقبولة على الصعيد العالمي والتي تم تطويرها من خلال المنظمات متعددة الأطراف، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة ١٠٩ مؤشر لقياس شفافية الموازنة. ويتم استخدام تلك المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية تتيح للعامة ثمانية وثائق موازنة رئيسية في الوقت المناسب، وما إذا كانت البيانات التي ترد في هذه الوثائق شاملة ومفيدة.

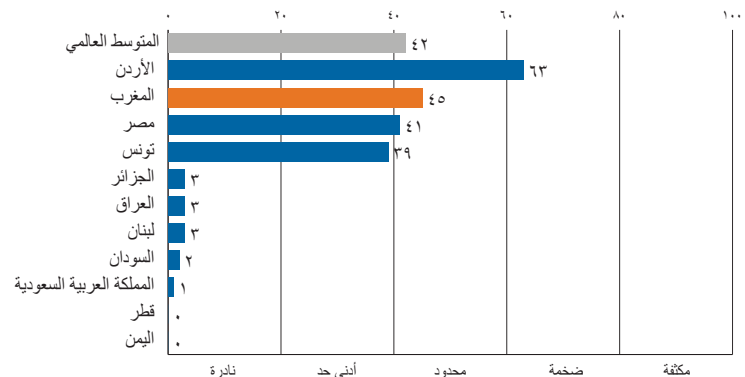
ويتم إعطاء كل دولة نتيجة محددة من ١٠٠ تقرر تصنيفها في مؤشر الموازنة المفتوحة - وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

كيف تغيرت نتيجة OBI الخاصة بالمغرب بمرور الوقت؟

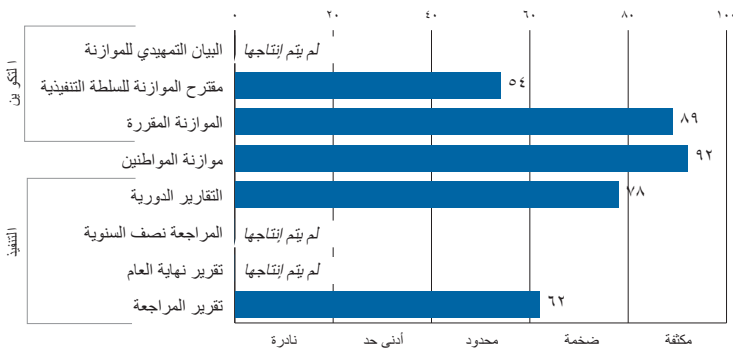


* كجزء من عملية الدراسة الاستقصائية، تحكم شراكة الموازنة الدولية في الإجابات المتعارضة المقدمة من قبل الباحثين والمراجعين ونتيجة لذلك قد لا يتفق الباحثون على جميع الإجابات في استقصاء مسح الموازنة المفتوحة. وفي حالة المغرب، لا يتفق فريق باحثي مسح الموازنة المفتوحة للمغرب مع النتائج النهائية لحوالي ٢٠ من إجمالي ٢٢٨ من إجمالي المؤشرات المدرجة في الاستقصاء الخاص بالمغرب. الباحثون ليس لديهم فرص للرد على التعليقات المقدمة من نظرائهم ومن مراجعي الحكومة خلال الوقت المحدد.

كيف تتم مقارنة شفافية الموازنة في المغرب مع الآخرين؟



إلى أي مدى تكون المعلومات التي تنشرها المغرب في وثائق الموازنة الرئيسية شاملة ومفيدة؟



ومع ذلك، فشلت المغرب في تحقيق التقدم بالطرق التالية:
■ عدم إنتاج البيان التمهيدي للموازنة، والمراجعة نصف السنوية، وتقرير نهاية العام.

تُعد درجة المغرب المقدرة بنحو ٤٥ درجة في مؤشر الموازنة المفتوحة في عام ٢٠١٧ أعلى من درجتها في عام ٢٠١٥ بشكل كبير.

وثائق الموازنة الرئيسية

البيان التمهيدي للموازنة: يكشف المعايير العامة للسياسات المالية للدولة قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؛ ويحدد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.

مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية: المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.

الموازنة التي تم إقرارها: الموازنة التي تم اعتمادها من خلال السلطة التشريعية.

موازنة المواطنين: إصدار بسيط وأقل فنية من موازنة الحكومة، مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسية للعامّة.

التقارير الدورية: تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم جمعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها وكذلك الديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ ويتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.

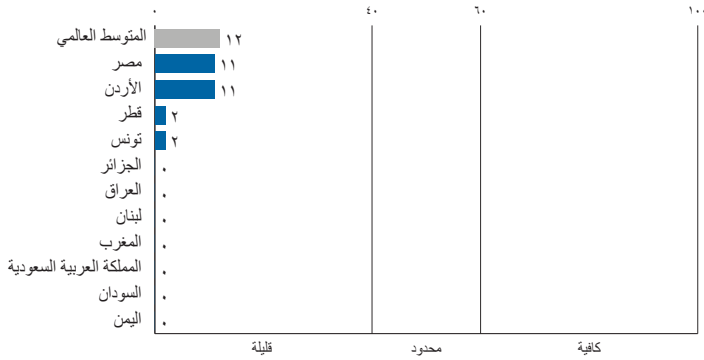
مراجعة نصف سنوية: تحتوي المراجعة نصف السنوية على تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف العام المالي؛ بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية الرئيسية في الموازنة، والتوقعات المحدثة لنتائج الموازنة.

تقرير نهاية العام: يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية العام المالي ويحتوي في الغالب على تقييم للتقدم الحادث نحو إنجاز أهداف سياسة الموازنة.

تقرير المراجعة: صادر عن جهاز الرقابة الأعلى، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.

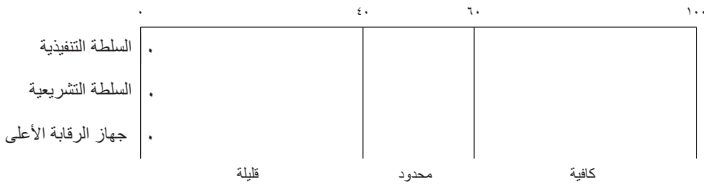
مشاركة العامة

كيف تتم مقارنة مشاركة الجمهور في المغرب بالدول الأخرى في المنطقة؟



تشير درجة المغرب المقدرة بنحو ٠ من أصل ١٠٠ درجة إلى أنه لم يتم تقديم أي فرص للمشاركة في عمليات الموازنة. وتُعد أقل من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ١٢ درجة.

إلى أي مدى تقوم المؤسسات المختلفة في المغرب بتوفير الفرص لمشاركة العامة؟



الشفافية وحدها ليست كافية لتحسين الإدارة. مشاركة العامة في الموازنات حيوية ويمكن أن تزيد النتائج الإيجابية المقترنة بزيادة شفافية الموازنة.

لقياس مشاركة العامة، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة لتقييم الدرجة التي توفر بها الحكومة الفرص للعامّة للمشاركة في عمليات الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى.

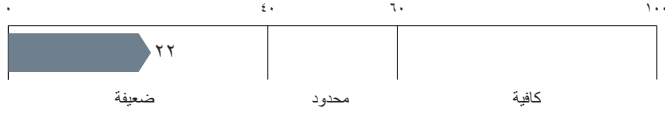
تمت مراجعة الأسئلة التي تعمل على تقييم المشاركة في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ حتى تتواءم مع المبادرة العالمية لمبادئ الشفافية المالية الجديدة لمشاركة العامة، والتي تعمل الآن كأساس للمعايير المقبولة على نطاق واسع لمشاركة العامة في عمليات الموازنة القومية. ولذلك، لا يمكن مقارنة البيانات حول مشاركة الجمهور في الموازنات في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ مباشرةً بالبيانات من إصدارات سابقة.

الإشراف على الموازنة



- لا تقوم اللجان التشريعية بفحص ونشر التقارير الخاصة بهم عن تحليل مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية عبر الإنترنت.
- لا تقوم اللجنة التشريعية بفحص أو نشر تقارير دورية عن تنفيذ الموازنة عبر الإنترنت.
- وبينما يتم تنفيذ الموازنة، لا تتم استشارة السلطة التشريعية قبل أن تقوم الحكومة بنقل التمويلات بين الوحدات الإدارية المحددة في الموازنة المقررة، أو إنفاق الدخل غير المتوقع أو تقليل النفقات نظرًا لعجز في الدخل.

إلى أي مدى يوفر جهاز الرقابة الأعلى في المغرب رقابة على الموازنة؟



يوفر جهاز الرقابة الأعلى رقابة **ضعيفة** على الموازنة.

- بموجب القانون، فهو يمتلك سلطة تقديرية كاملة لإجراء عمليات المراجعة حسبما يراه مناسبًا.
- ومع ذلك، يتم تعيين رئيس الجهاز من قبل السلطة التشريعية أو القضائية ويمكن إقالته بدون موافقة السلطة التشريعية أو القضائية، مما يؤدي إلى تقويض استقلالية هذا الجهاز.
- علاوة على ذلك، تم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بموارد غير كافية للوفاء بمسؤولياته، ولا تتم مراجعة عمليات المراجعة الخاصة به من قبل وكالة مستقلة.

يفحص مسح الموازنة المفتوحة الدور الذي تلعبه السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا والمؤسسات المالية المستقلة في عملية الموازنة ومدى قدرتها على توفير الرقابة الفعالة على الموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دورًا هامًا – غالبًا ما يكون هذا الدور منصوبًا عليه في الدساتير أو القوانين – في التخطيط للموازنات والإشراف على تنفيذها.

تمت مراجعة هذه المؤشرات لتحسين تقييم دور المؤسسات الرسمية الرقابية في ضمان التكامل والمسؤولية في استخدام الموارد العامة. ولذلك، لا تجب مقارنة البيانات عن دور وفعالية مؤسسات الرقابة في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ مباشرةً بالبيانات من إصدارات سابقة.

إلى أي مدى توفر السلطة التشريعية في المغرب رقابة على الموازنة؟



توفر السلطة التشريعية رقابة **ضعيفة** خلال دورة الموازنة. تعكس هذه النتيجة أن السلطة التشريعية توفر رقابة محدودة خلال مرحلة التخطيط لدورة الموازنة ورقابة ضعيفة خلال مرحلة التنفيذ لدورة الموازنة. العوائق الأساسية لرقابة السلطة التشريعية الفعالة هي:

الإشراف من قبل مؤسسة مالية مستقلة

المغرب ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة (IFI). بالرغم من أن IFI لم تنتشر عالميًا، إلا أنها معروفة كمصدر هام للمعلومات المستقلة غير الحزبية. تتخذ IFIs عدة هيئات مؤسسية متنوعة. وتشتمل الأمثلة الشائعة على المؤسسات المالية المستقلة على مكاتب الموازنة البرلمانية والمجالس المالية.

التوصيات

- زيادة المعلومات المتوفرة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية من خلال توفير مزيد من التفاصيل عن النفقات، والأداء غير المالي، وكيفية ارتباط الموازنة بالسياسة.

لمزيد من التفاصيل عن نتائج المسح للمغرب،

يرجى مراجعة مستكشف بيانات مسح الموازنة المفتوحة على موقع الويب

survey.internationalbudget.org

كيف يمكن للمغرب أن تحسن من الشفافية؟

يجب على المغرب وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:

- إنتاج البيان التمهيدي للموازنة، والمراجعة نصف السنوية، وتقرير نهاية العام.



كيف يمكن للمغرب أن تحسن من المشاركة؟

يجب على المغرب وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عمليات الموازنة:



- خلق آليات للأفراد من العامة وموظفي السلطة التنفيذية لتبادل الآراء حول أمور الموازنة القومية خلال كل من تكوين الموازنة القومية ومراقبة تنفيذها. يمكن لهذه الآليات أن تبني على الابتكارات، مثل الموازونات التشاركية والمراجعات الاجتماعية. للأمثلة على هذه الآليات، انظر www.fiscaltransparency.net/mechanisms/.
- عقد جلسات استماع خاصة بالسلطة التشريعية عن تكوين الموازنة السنوية، يمكن للأفراد من العامة أو من منظمات المجتمع المدني الإدلاء بقولهم.
- وضع آليات رسمية للجمهور لمساعدة جهاز الرقابة الأعلى على تكوين برنامج المراجعة الخاص به وللمشاركة في تحقيقات المراجعة ذات الصلة.

كيف يمكن للمغرب أن تحسن من الرقابة؟

يجب على المغرب وضع الإجراءات التالية كأولويات حتى تصبح الرقابة على الموازنة أكثر فعالية:



- التأكد أن اللجان التشريعية تقوم بفحص ونشر التقارير الخاصة بهم عن تحليل مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية عبر الإنترنت.
- وخلال الممارسة، التأكد من استشارة السلطة التشريعية قبل أن تقوم السلطة التنفيذية بنقل التموليات بين الوحدات الإدارية المحددة في الموازنة المقررة، أو إنفاق الدخل غير المتوقع أو تقليل النفقات نظرًا لعجز في الدخل.
- فرض ضرورة الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية لتعيين أو/أو إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى.
- التفكير في إعداد جهاز مالي مستقل.

المنهجية

ويتم تجميع المسح من استبيان يتم إكماله لكل دولة من خلال خبراء موازنة مستقلين لا تربطهم أي صلة بالحكومة القومية.



وبعد ذلك، تتم مراجعة مسودة الاستبيان الخاص بكل دولة من الدول بشكل مستقل من خلال خبير مجهول الهوية لا تربطه كذلك أي صلة بالحكومة.



وعلاوة على ذلك، تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات المحلية للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخلوص إلى النتيجة النهائية للمسح.



وقد أجاب الباحثون على التعليقات من المراجعين النظراء ومن الحكومات، إذا أمكن، وكانت شراكة الموازنة الدولية IBP هي الحكم في أي إجابات متعارضة لضمان الاتساق بين الدول في اختيار الإجابات.



تقدم الحكومة المغربية تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الموازنة المفتوحة.

يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دوليًا وضعتها منظمات متعددة الأطراف من مصادر، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI) والمبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT).

وهي عبارة عن أداة بحثية معتمدة على الحقائق تهدف إلى تقييم ما يحدث في الممارسة العملية من خلال الظواهر التي يمكن ملاحظتها بسهولة. استغرقت عملية البحث الكاملة تقريبًا ١٨ شهرًا في الفترة ما بين أغسطس ٢٠١٦ وحتى يناير ٢٠١٨ واشترك فيها قرابة ٣٠٠ خبير من ١١٥ دولة. يعمل مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ على تقييم الأحداث أو الأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وقد تمت مراجعة المسح إلى حد ما عن إصدار ٢٠١٥ من أجل عكس الوسائل المتطورة لنشر معلومات الموازنة وتقوية الاستجابات الفردية عن مشاركة العامة والرقابة على الموازنة. ويمكن الاطلاع على مناقشة هذه التغييرات في التقرير العالمي لمسح الموازنة المفتوحة (انظر الرابط أدناه).

وغالبًا ما يتم دعم الردود على المسح من خلال الاستشهادات والتعليقات. وقد يتضمن هذا الإشارة إلى الوثيقة العامة، أو البيان الرسمي من قبل الحكومة، أو تعليقات من المقابلة المباشرة مع مسؤول حكومي أو أي أطراف تمتلك المعلومات.

المزيد من المعلومات

قم بزيارة الموقع للحصول على المزيد من المعلومات، openbudgetsurvey.org بما في ذلك:

- مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧: التقرير العالمي
- استكشاف البيانات
- تقرير المنهجية
- استجابات كامل

تم تنفيذ البحث المرتبط بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذه الدولة من خلال:

محمد أبو ستة وعز الدين أكيبي

Transparency Maroc

البريد الإلكتروني akesbi.azeddine@gmail.com